حرب الخاسرين: هزيمة إسرائيلية وثلاث هزائم لبنانية

جاد الكريم الجباعي

تقديم: انتصر حزبُ الله وانهزم لبنان!

توقّفت الأعمالُ الحربية، ولكنّ «المسألة اللبنانية» ـ بما هي مظهرٌ من مظاهر «المسألة الشرقية الجديدة» ـ لم تنتهِ فصولاً بعد. هُزِمتْ إسرائيلُ هزيمةً مذلّة فتَحَتْ بابَ النقد والمحاسبة اللذيْن قد يدحرجان رؤوسًا كبيرةً، إنْ لم يوديا بالحكومة الإسرائيلية؛ وانتصر حزبُ الله «انتصارًا تاريخيّاً واستراتيجيّاً» (بحسب تعبير أمينه العامّ)، هو بالأحرى حربٌ استباقيةٌ على كلّ نقدٍ أو محاسبة، على مألوف الانتصارات العربية منذ عام ١٩٦٧. هُزِمتْ إسرائيلُ هزيمةً واحدة ذاتَ أبعاد عسكرية وسياسية وأخلاقية؛ لكنّ لبنان تجرّع ثلاثَ هزائم دفعةً واحدة: هزيمة مشروع الوطنية اللبنانية، وهزيمة مشروع الدولة، وهزيمة العقلانية وما يتّصل بها من إنسية وعلمانية وديموقراطية... فضلاً عن الخسائر البشرية والمادية وعن شحوب الأمل بـ «الاستقرار السياسي».

انتصر حزبُ الله بمعزل عن الشرط اللبناني، وانهزم لبنان الذي يبدو كلُّ شيء فيه هشّاً وقابلاً للانكسار. إسرائيل قتلت المدنيين العزّل، ودمّرت المرافقَ والمساكنَ والبنى التحتية بوحشية لا نظيرَ لها في أيامنا، لكنّها لم تَهزمْ لبنان. مَنْ هَزَمَ لبنانَ، هذه المرةَ، هو حزبُ الله، كما هزمتْه الطائفيةُ المسلّحة وغيرُ المسلّحة من قبل؛ عواملُ الهزيمة لا تزال داخليةً بصورة أساسية، في لبنان وفي غير لبنان. أرجو أن يكون هذا الرأيُ خطأً محضًا وضلالاً خالصًا، وألاّ يكونَ المستقبلُ، مستقبلُنا جميعًا، محكومًا بهذه الحيثية: حيثيةِ انتصار الجزءِ وهزيمةِ الكلّ. وهذه من أهمّ حيثيات المسألة الشرقية الجديدة.

لم يَأْسَ أحدٌ من «المنتصرين» لآلاف القتلى والجرحى ومئات آلاف النازحين، للمجازر المروّعة والمآسي الإنسانية التي يَشْعر كلُّ ذي قلب وعقل وضمير أنّه مشمولٌ بها ومعنيٌّ بها ومسؤولٌ عنها. ولم يشعرْ أحد منهم أنّ الدمار الذي أصاب لبنان هو خسارةٌ شخصيةٌ مفجعةٌ لكلّ لبناني، ولكلِّ مَنْ يحب لبنان. ولم يأبهْ أيٌّ منهم لكونِ جميعِ اللبنانيين باتوا رهائنَ لدى حزب الله ودرعًا بشريةً له، بل انتشَوْا بمقولة «استحالة هزيمة حزب الله وتصفيته ونزع سلاحه» ـ وهي مقولةٌ صحيحةٌ واقعيّاً، لأنّ حزب الله يستمدّ قوتَه البشرية والمعنوية من نبع لا يَنْضب، ولأنّه يحتمي بالشعب ولا يحميه، ويتحصَّن به ولاً يحصِّنه، فليس بوسع أحد أن يقضي عليه من دون أن يجفِّف منابعَه ويدمِّرَ حماياته وتحصيناتِه. وقد أصاب مَنْ قال إنّ «حزب الله هو الشعب» لا يُمْكن القضاءُ عليه، وهو قولٌ ذو دلالة مجازية وأخلاقية رفيعة. ذلكم هو عنصرُ قوةٍ استثنائيٌّ لحزب الله، وعنصرُ ضعفٍ استثنائيٌّ للبنان، في الحرب والسلم، بخلافِ ما كانت عليه الحالُ أيامَ المقاومة من أجل التحرير قبل عام ٢٠٠٠، يومَ كان ثمة توافقٌ بين جميع الأطراف اللبنانية على مشروعية المقاومة ومشروعية السلاح. ولعلّ زهوَ حزب الله بسلاحه وبانتصاره الذي لم يُهْدِه قطّ إلى لبنان، أيْ إلى مشروع الدولة الوطنية وجنينِ الوطنية اللبنانية التي برهنت المرة تلو المرّة، ولا سيما في أوقات الشدّة، أنّ العدوانَ على لبنان مكلفٌ جدّاً وأنّ قوة لبنان في وحدته الوطنية. ولعلّ زهوَه بمصادر دعمه وإسناده وتمويله، وبتحالفاته السياسية، دَفَعَه إلى ممارسة نوع من غطرسة القوة منعتْه من الاستماع إلى مَنْ يُفترض أنّهم شركاؤه في التحرير، أو إلى مَنْ هم شركاؤه في الوطن، على افتراض أنّهم لم يكونوا شركاء في التحرير، فوَضَعَ سلاحَه وانتصارَه في المعادلة السياسية الداخلية وسيلةً لاختطاف السيادة الوطنية، وراح يتصرّف على أنّه القوةُ الوطنيةُ الوحيدة في لبنان، لها وحدَها امتيازُ التحرير وامتيازُ المقاومة وامتيازُ الدفاع عن الوطن، لا باسم اللبنانيين، شاؤوا أم أبوْا، فقط، بل باسم الأمة العربية والأمة الإسلامية اللتيْن ينوب حزبُ الله عنهما أيضًا، كما ناب حزبُ البعث العربي الاشتراكي عن الشعبين السوري والعراقي وعن الأمتيْن العربية والإسلامية من قبل. وليس من عجب أن «يتحزبل» حزبُ البعث العربي الاشتراكي، أيْ أن يتماهى بحزب الله، ويتأسلم، بعد أن نَفَدَ وقودُه القومي، وخوى وفاضُه إلاّ من الشعارات. وليس من عجب أيضًا أن يتحزبل ويتأسلم معظمُ القومويين الأشاوس من المحيط إلى الخليج، حتى المسيحيون منهم، بعد أن أفلسوا

حرب الخاسرين: هزيمة إسرائيلية وثلاث هزائم لبنانية

فكرياً وسياسيّاً وأخلاقيّاً جرّاء تذيُّلهم لأنظمة التسلط والاستبداد.

قضايا ثلاث

أثارت الحربُ الإسرائيلية على لبنان، التي أَطلق شرارتَها حزبُ اللّه، جدلاً واسعًا في جميع الأوساط السياسية والثقافية والشعبية وأسفر هذا الجدلُ حتى اليوم عن جملة من القضايا التي يبدو أنّ الفكر السياسي العربي لا يزال يتجاهلها، أو لا تزال تقع عنده في باب اللامفكّرِ فيه والممنوعِ التفكير فيه أبرز هذه القضايا وأهمُّها، في نظر الكاتب، ثلاث:

أ ـ القضية الأولى هي قضية الوطنية أو القومية، وهما عندي بمعنًى واحد من وجهة نظر الراهنية التاريخية، أيْ تحوُّل الممكن إلى واقع، والموجودِ بالقوة إلى موجودٍ بالفعل، إذ يغدو المستقبلُ هو ممكنات الواقع فحسب. فسيْلُ الأحاديث والكتابات عن هذه الحرب، خاصةً في سورية، يشي أنّ الوطنية لا تزال مجردَ حكم قيمةٍ أخلاقيّ يَخْضع لمعايير ذاتية خالصة: فكلّ مَنْ يساند حزبَ اللّه ويتبنّى قضيته ويرى رؤيته وطنيٌّ، وكلُّ مَنْ عدا هؤلاء يصنَّفون في الجانب الآخر النقيض وتتفاوت الأحكامُ عليهم بين الجهل والعمالة للولايات المتحدة وإسرائيل. ولا نريد أن نتوقف عند هذه القسمة الثنوية، المانوية، التي تقسم العالمَ عموديّاً إلى فسطاطيْن، فسطاطِ الخير وفسطاطِ الشرّ، التي لا تزال السمةَ الأبرزَ للوعي الاجتماعي بوجهٍ عامّ والوعي السياسي بوجه خاصّ. كما لا نريد أن نتوقّف عند المنطق الصوري الساذج الذي لا يستطيع أن يتصور أن تكون معارضًا له ومعاديًا لعدوّه في الوقت نفسه. بل نكتفي بالإشارة إلى تلك القسمة لتعلقها برؤية الأفراد والجماعات لماهيّة الوطنية أو القومية. ويمكن صوغُ هذه القضية في عبارةٍ لا تخلو من استفزاز للمشاعر تصف هذه الحربَ بأنّها حربٌ وطنيةٌ إسرائيلية مقابلَ حرب فئوية لبنانية، سواء في ميدان القتال أو في ميدان الدبلوماسية، مع التنوية برؤية الرئيس فؤاد السنيورة ومواقفه ومناقبه التي تبشّر بمستقبلٍ وطنيٍّ للبنان لا يقوم إلاّ على مثل هذه الرؤية وهذه المواقف وهذه المناقب. وأمثال الرئيس فؤاد السنيورة كُثُرٌ جداً في لبنان، من شماليِّه إلى جنوبيِّه، ومن بقاعه وجبله إلى بحره، ولكنّهم ليسوا قوة سياسية بعد. والأملُ معقودٌ على أن يصيروا كذلك.

الوطنية صفةُ الدولة الحديثة وفضيلتُها وماهيتُها وضمانةُ صيرورتها دولةً ديموقراطية وهي، بهذا التحديد، موئلُ وطنيةِ الأفراد، الذين يستمدّ كلٌّ منهم وطنيتَه من عضويته فيها، ومشاركتِه في حياتها العامة، وإمكانيةِ مشاركته في إحدى مؤسساتها التشريعية أو التنفيذية أو القضائية بحُكْم مؤهّلاته لا بحُكْم انتمائه إلى عشيرةٍ أو طائفةٍ أو جماعةٍ عرقية أو حزبٍ حاكم، أو بحكم ولائه لهذه القوة أو تلك؛ ومن ثم فهي موئلُ وطنيةِ الجماعات أو الطبقات الاجتماعية والأحزاب السياسية (التي يُفترض أنّها تعبِّر عن هذه الطبقات) لا عن المذاهب والطوائف الدينية والجماعات العرقية

الانتماء إلى الدولة الوطنية الحديثة، لا إلى العشيرة أو المذهب أو الطائفة أو الجماعة العرقية، هو المعيار الموضوعي الرئيس للوطنية. ولا تتجلّى الوطنيةُ في شيء أكثرَ ممّا تتجلّى في تربية النفوس على محبة الدولةِ الوطنية واحترام قوانينها والدفاعِ عنها وحمايةِ سيادتها وحريتها واستقلالَها ومن هنا يمكنَ القول إنّ الروابط الوطنية لا تزال هشّةً قياسًا بالروابط ما قبل الوطنية، لا في لبنان فقط، بل في سورية والعراق وغيرهما من البلدان العربية أيضًا. وإذ لا يستطيع أحد من مواطني الدولة المعنية أن ينتمي إلى دولته الوطنية أكثرَ من الآخرين، فإنّ الوطنية بهذا المعنى تَحْمل مبدأَ المساواةِ في المواطنة، وتؤكّد أنّها صفة لا تَقْبل التفاوتَ والتفاضل

الوطنية ليست حكمَ قيمةٍ يُطْلَق على هذا الشخص أو ذاك أو على هذه الفئة أو تلك أو على هذا الحزب أو ذاك، على نحوٍ يشي بنزعه عن الآخرين، «الأغيار،» فتغدو مثلَها مثلَ الطائفية عاملَ تنابذٍ وشقاق؛ بل هي حكم واقع يَشْمل جميعَ مواطني الدولة، باستثناء مَنْ يَحْكم عليه قضاءٌ عادلٌ ونزيهٌ بخلافِ ذلك

غابرييلا بولبسوڤا

أضرار في الطريق إلى زبقين

ذلك لأنّها في الأساس جملةٌ من العلاقات الحديثة، تعيّن جملةً من الحقوق والالتزامات، بحيث تغدو حقوقُ الأفراد هي واجبات الدولة، وحقوقُ الأقلية هي واجبات الأكثرية، وحقوقُ النساء هي واجبات الرجال، وهكذا. هذا من دون أن نغفل الجانبَ الوجداني، الذاتي، للوطنية، حينما يرتكز على المعايير الموضوعية التي أشرنا إليها، إذ من دون هذه المعايير تتحوّل الوطنية التي تبنى على الاقتناع الذاتي فقط إلى وطنية خاوية إلا من المشاعر والحدوس والأوهام، أو إلى هوية ميتة، أو إلى مذهبية جديدة لا تقل خطرًا على وحدة النسيج الوطني من المذهبية والطائفية

فإذا كانت كلمةُ «لبناني» تعادل، أو يفترض أن تعادل في دلالتها الواقعية، كلمةَ «وطني،» فهل حزبُ الله حزبٌ لبناني، أمْ هو حزب يمثّل طائفةً من طوائف لبنان، شأنه في ذلك شأنَ أحزاب الطوائف الأخرى؟ الإجابة عن السؤال ليست قضية ثانوية، ولا تقبل المداورة والمسايرة، لأنّها تتصل بمعنى الوطنية اللبنانية، وتشير إلى أنّ أبناء الطوائف اللبنانية لا يزالون لبنانيين بالقوة، شأنهم في ذلك شأن السوريين، يحتاجون إلى رافعة سياسية ليصيروا لبنانيين بالفعل وهذه الرافعة هي الدولة الوطنية الحديثة. ذلك أنّ الطائفية والوطنية ضدّان لا يجتمعان معًا، والوطنية والاستبداد ضدّان أيضًا لا يجتمعان معًا. يجب أن نعيد للكلمات معناها، وإلاّ فَقَدَ الشعبُ حريته. ذلكم واحد من أهمّ جوانب المسألة اللبنانية، أي الجانب الوطني الديموقراطي فماذا تعني الطائفية إنْ لم تكن إنتاجَ العلاقات ما قبل الوطنية في الحقل السياسي الذي يُفترض أنّه حقلٌ وطنيٌّ عامّ؟ وعليه، لا يحقّ للطائفية أن تتكلم لغةً وطنية، ولا يليق بالوطنية أن تتكلم لغةً طائفية، وحينما يَحْدث هذا أو ذاك تصير الوطنيةُ حرفًا ميتًا

هل حزبُ الله دولةٌ داخلَ الدولة؟

لا يسع مَنْ يعرف لبنانَ بوجه عامّ، ومَنْ يَعْرف حزبَ الله بوجه خاصّ، إلاّ أنْ يُثْبت هذه الحقيقة ويؤكّدها أجل إنّه دولةٌ داخل الدولة، بالتعبير الدارج. بل إنّ «الدولة اللبنانية» هي مجموعٌ حسابيٌّ لدولٍ داخل «الدولة» تتفاوت قوةً ونفوذًا، دولٍ كان لكلٍّ منها جيشُها في وقت قريب، كما لحزب الله اليومَ جيشُه، إذا نظرنا إلى الجيش على أنّه عنصر أساسي من عناصر الدولة. وهذا ما يَدْعو إلى فحص مفهوم «الدولة» لدى القوى اللبنانية الفاعلة، وفحصِ مفهومِ «الوطنية» بالتلازم الضروري. أليس

لافتًا في هذا الصدد أنّ جيشَ دولة حزب الله أقوى من الجيش اللبناني، الذي يُفترض أنّه الجيشُ الوطني الوحيد في لبنان، عسكريّاً وسياسيّاً وأخلاقيّاً، لأنّ الجيش اللبناني محكومٌ بموازين القوى وبالتجاذبات الطائفية التي تَجرّ عليه غيرَ قليل من الضعف والفساد؟ فحين يؤكّد حزبُ الله في كلّ مناسبة أنّ مهمته هي حمايةُ لبنان والدفاعُ عنه، وأنّ سلاحه هو ضمانةُ ذلك، فإنّما يؤكّد هو نفسُه أنّه دولةٌ موازية (اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وعسكرياً) إنْ لم نقل إنّه بديلٌ عن الدولة، وأنّ حماية لبنان فرضُ كفايةٍ إذا قام به حزبُ الله سَقَطَ عن بقية اللبنانيين. ويبدو أنّ حزبَ الله يسعى إلى أن يظلّ الأمرُ كذلك حتى تقوم في لبنان «دولةٌ قويةٌ ومقاومةٌ وعادلة،» أيْ حتى تقوم في لبنان دولةٌ شرعيةٌ فاضلة مسلّحة، ربما تكون شرعيتُها الوحيدة وفضيلتُها الوحيدة هي السلاح. فحزبُ الله من هذه الزاوية يعيد إنتاجَ حمّى الولَع بالسلاح، التي أصابتْ معظمَ «فصائل حركة التحرر القومي» في الماضي القريب

ب ـ القضية الثانية إذًا هي قضية الدولة الوطنية الحديثة التي لا تزال في كلّ من لبنان وسورية والعراق على جدول أعمال «شعوب» هذه البلدان التي ليست أوطانًا بعد وسكانُها ليسوا شعوبًا بعد، بدلالة ظاهرتَي الهجرة والرعوية (من الرعيّة). وكاتب هذه السطور يعتقد أنّ شروطَ حزب الله على الدولة المنشودة في لبنان كلامُ حقٍّ يراد به باطل. والباطل هنا هو الإسهامُ في إعاقة مشروع الدولة الممكنة، والتعلُّقُ بمثالِ الدولة الكاملة أو المتخيّلة؛ وهو في حالة حزب الله إسهامٌ مسلَّحٌ وماليّ، أي إعاقةٌ بقوة السلاح والمال، وهما غيرُ لبنانيّي المصدر، الأمرُ الذي يَضَعُنا أمام مظهرٍ آخر من مظاهر المسألة الشرقية الجديدة ـ إذ العربُ هذه المرّة هم «الرجل المريض،» وإذ القوى المحليةُ لا تزال استطالاتٍ لقوى خارجية.

لا نأتي بجديد حينما نقول إنّ الطائفية نقيضُ الدولة الوطنية، وإنّ الطوائف اللبنانية كانت ولا تزال تتقاسم السلطةَ السياسيةَ بنسب معلومة. ولكنّ اللافت اليوم في سلوك حزب الله هو تقاسُمُ السيادة، التي يفترض أنّها سيادةُ الشعب كلّه، بل محاولةُ احتكارها. وهذا الاحتكار يتمّ أ) بالإيجاب، أيْ باحتكارِ قرارِ الحرب والسلم، واحتكارِ حقّ التفاوض وحقّ وضعِ الشروط والمعايير ـ وكلُّها من أعمال السيادة. ويتمّ أيضًا ب) بالسلب، أيْ بالاستنكاف والتعطيل، بحجّة كون حزب الله القوةَ الوحيدةَ الراغبةَ في التصدّي لإسرائيل والقادرةَ على ذلك، أيْ بحجّة كونه القوةَ الوطنيةَ الوحيدة. هذا من دون أن يدري حزبُ الله (ولعلّه يدري) أنّه يبني رؤيَته للوطنية على عاملٍ خارجي (نعني التصدّي لإسرائيل عسكريّاً)، لا على عوامل داخلية أولاً، وعلى الاقتناع الذاتي، لا على الحقائق الواقعية ثانيًا، وهو متمسك بذلك ومصرٌّ عليه «شاء اللبنانيون (الآخرون) أم أبوا.» إنّ أخطرَ ما يمكن أن يصيبَ مجتمعًا ما أو دولةً ما هو إقامةُ مفهوم «الوطنية» على الاقتناع الذاتي، ومن ثم إقامةُ مفهوم «الحقّ» على الاقتناع الذاتي أيضًا، الأمرُ الذي يعني تخوينَ الآخر المخالِف والمختلفِ وتكفيرَه واستباحةَ حقوقه وهدرَ دمه. وذلك لا ينتج سوى الاستبداد وخرابِ العمران وضياعِ الأوطان. ومن ثم، فإنّ هزيمة مشروع الدولة، الذي أشرنا إليه، هي هزيمةُ الحرية الموضوعية (التي تجسّدها الدولةُ الوطنيةُ الحديثة، دولةُ الحقّ والقانون، مفهوميّاً وواقعيّاً) أمام الحرية الذاتية المنفلتة من كلّ قيدٍ اجتماعي ومن كلِّ قيمةٍ وطنيةٍ ومن كلّ عقلٍ وعقال؛ وهي هزيمتها أمام الاستبداد الديني والاستبداد السياسي، اللذيْن ليسا سوى هذه الحرية الذاتية محمولةً إلى المجال السياسي

ج ـ القضية الثالثة هي قضية العقلانية وما يتصل بها من مفاهيم وقيم إنسانية ووطنية وديموقراطية، ومن مناهج حديثة في النظر والعمل. فقد كشفتْ هذه الحربُ عن القاع الغوغائي، لا في وعي الجماهير فحسب، بل في وعي القسم الأكبر من النخبة أيضًا، وأعادت إحياءَ الرؤية السلاحوية التي لا ترى العالم إلا من ماسورة البندقية المستوردة أو الممنوحة (لوجه الله!)، وحَقَنت الوعيَ الإيديولوجي، المذهبي والطائفي، بمنشّطاتٍ جديدةٍ من الانتصارات الوهمية والمفخّخة.

لقد هاجت الجماهيرُ العربية وماجت من المحيط إلى الخليج. ولكنّها لم ترفعْ شعاراتٍ وطنيةً أو قوميةً هذه المرة، ولم تحملْ

مهى عيسى (من حملة المقاومة المدنية) مع أطفال سلعا

دحوني باربرْ

صورَ عبد الناصر، بل رَفعتْ شعاراتٍ إسلاميةً، وحَملتْ صورَ حسن نصر الله وأعلامَ حزبه وتبعها القسمُ الأعظمُ من النخبة، التي لا تزال مصرّةً على أنْ «تحشو الجماهيرَ تبنًا وقشًا وتتركهم يَعْلكون الهواء،» بتعبير الشاعر الراحل نزار قبّاني.

الإسلام السياسي، ومنه حزبُ الله، يَلْعب اليومَ اللعبةَ القديمةَ التي مارستها مَنْ كانت تسمًّى «الدول التقدمية.» وأعني باللعبة توظيفَ الصراع العربي الإسرائيلي توظيفًا إيديولوجيًا نفعيًا ماكرًا في تعبئة الجماهير في مشروع تلك الدول الذي لا يعدو حدودَ إطلاقِ الغرائز الهمجية وإشاعةِ الفوضى وتفكيكِ ما نسجه التاريخُ المعاصرُ ـ من بوادر اجتماعية واقتصادية وثقافية وأخلاقية عصرية وحديثة، ومن بنًى سياسيةٍ قابلةٍ أن تصير دولاً وطنية حديثة ـ تحت شعارات «المقاومة والجهاد والاستشهاد وتحرير فلسطين من البحر إلى النهر » وإنّه لَمّا يدعو إلى العجب والدهشة أن تكون هذه الجماعاتُ أكثرَ فلسطينيةً من غالبية الفلسطينيين

بقي أن نقول إنّ هذا الإسلام السياسي، سواء في لبنان أو في فلسطين أو في العراق، وفي غير بلد عربي وإسلامي، هو الوجهُ الآخر لما آلت إليه تلك الأنظمةُ الثوريةُ الراديكالية من تسلُّطٍ واستبدادٍ وفسادٍ ومن «تحرُّر قومي» من جميع القيم الوطنية والإنسانية ـ وبعضُه من إنتاج هذه النظم ذاتها. إنّ الثورية أو الراديكالية، القومية والإسلامية والاشتراكية التي خبرناها، وكان أكثرُنا من محازبيها ومن ضحاياها، كانت ولا تزال ثوريةً أو راديكاليةً بلا عقل ولا قلبٍ ولا ضمير، وكانت وبالاً على الدول والشعوب التي ابتُليتْ بها، ولا سيّما في العراق وسورية، وينبغي أن تَمْثُل أمام محكمةِ العقلِ والقلبِ والضمير.

فهنيئًا للثوريين «المقاومين» انتصارهم، وليكن اللّهُ في عون لبنان

دمشق

جاد الكريم الجباعي

كاتب سوري